العلة فكان المعلول من غير عكس فان احدا لا يشك في انه يصح ان يقال تحركت اليد فتحرك الخاتم ولا يصح ان يقال تحرك
الخاتم فتحرك اليد وبالضرورة هناك معنى يصح ترتب المعلول على العلة بالفاء ويمنع من عكسه فلذلك قال والتقدم بهذا
المعنى تصدقون ولو بوجه ما وثبوته للعلة كانه ما ضروري فلا حاجة بعد هذا التنبيه الى تصوير واستدلال وقد يقال اي ما في
بطلان الدور وكان الامام الرازي بعد ما اعترض في الاربعين على الدليل المذكور قال الاولى ان يقال كل واحد
منهما على تقدير الدور مفتقر الى الآخر المفتقر اليه اي الى ذلك الواحد فيلزم ح افتقاره اي افتقار كل واحد الى نفسه والنوع
اذ الافتقار نسبة لا تتصور الا بين شيئين فكيف تتصور بين الشيء ونفسه قال والاقوى في الاستدلال على ابطاله هو
ان نسبة المفتقر اليه وهو العلة الى المفتقر وهو المعلول بالوجوب لان العلة المعينة تستلزم معلولا معينا ونسبة المفتقر
الى المفتقر اليه بالامكان لان المعلول المعين لا يستلزم علة معينة بل علة ما وهما اعني الوجوب والامكان متنافيان فلو
كان شيئان كل واحد منهما مفتقر الى الآخر لكان نسبة كل منهما الى صاحبه بالوجوب والامكان معا وهو مح وانما كان هذا
اقوى من ذلك الاول لان تحقق النسبة يكفيه التغاير الاعتباري لا يقال جاز ان يكون لكل من الشيئين جهتان ينشاء منهما نسبتان
مختلفتان بالوجوب والامكان لانا نقول لا دور الا مع اتحاد الجهة وعبارة لباب الاربعين هكذا المفتقر اليه واجب بالنسبة
الى المفتقر والمفتقر ممكن بالنسبة الى المفتقر اليه والمتبادر منها ان المعلول يجب ان يكون لها علة بخلاف العلة اذ لا يجب لها
من حيث هي ان يكون لها معلول بل ممكن لها ذلك ولك ان تحملها على المعنى الاول الذي هو الصحيح ثم قال الامام ولا يرد اي على
الدليل الاول او الاقوى المضافات نقضا بان يقال كل منهما مفتقر الى الآخر فيلزم افتقار كل الى نفسه وان يكون نسبة كل واحد
الى الآخر بالوجوب والامكان فلو صح ما ذكرتم لامتنع المضافان وانما لم يرد انتقاضا على ما ذكرنا لانهما اعتباريان لا يوجدان في الخارج
فلا يوصفان بالافتقار اصلا فضلا ان يفتقر كل الى الآخر او نقول تلازمهما على تقدير كونهما موجودين لوجود السبب الذي يقتضيهما
لا لافتقار كل منهما الى صاحبه فلا نقض بهما بوجه قال صاحب الكتاب وهو ما سبق من جواب شبهة الامام على تقدم العلة فان
عنى بالافتقار الذي هو مبنى الدليل المرضي عنده امتناع الانفكاك مطلقا فقد يتعاكس الافتقار بهذا المعنى من الجانبين
لجواز ان يمتنع انفكاك كل من الشيئين من الآخر ولا امتناع في ذلك بل هو واقع بين المتلازمين وليس يلزم من تعاكس هذا المعنى
بين المعلول والعلة الا امتناع انفكاك كل منهما عن نفسه ولا محذور فيه وان اريد بالافتقار امتناع الانفكاك مع نعت التاخر
اي تاخر المفتقر عن المفتقر اليه جاء في التاخر اعني تاخر المفتقر الذي هو المعلول ما جاء من الشبهة في التقدم اعني تقدم المفتقر
اليه الذي هو العلة بعينه اذ يصير حاصل الدليل ح ان المفتقر اي المعلول متاخر عن العلة معلولة له لا افتقرت اي
تاخرت عنه فيلزم تاخر الشيء عن نفسه بمرتبتين فيقال ان اردت بتاخر المعلول معنى المعلولية لكان قولك لزم
تاخر الشيء عن معلوله جاريا مجرى قولك لزم معلولية الشيء لمعلوله فيمتنع بطلانه لانه عين المتنازع فيه وان اردت
به معنى آخر فلا بد من تصويره وتقريره فالشبهة مشتركة بين الدليلين المردود والمرضي المقصد التاسع
في بيان مقدمة يتوقف عليها ابطال التس وهي ان نقول العلة المؤثرة يجب ان تكون موجودة مع المعلول
اي في زمان وجوده والا اي وان لم يجب ذلك بل جاز ان يوجد المعلول في زمان ولم يوجد العلة في ذلك الزمان
بل قبله فقد افترقا اي جاز افتراقهما فيكون عند وجود العلة لا معلول وعند وجود المعلول لا علة فليس
وجوده لوجودها فلا علية بينهما فان قيل لا يلزم من افتراقهما ان لا يكون وجود المعلول لاجل وجود العلة

اذ لعلها اي العلة في الزمان الاول الذي هو زمان وجودها توجد المعلول اي تحصل وجوده في الزمان
الثاني فيكون التاثير والايجاد في الزمان الاول والتاثر وحصول المعلول في الزمان الثاني قلنا الايجاد اي
ايجاد العلة للمعلول وايجابها اياه ان كان نفس حصول المعلول فلا يتخلف حصول المعلول عنه اي عن ايجاب العلة اياه
لامتناع تخلف الشيء عن نفسه وان كان الايجاد والايجاب غيره اي غير حصول المعلول كان ذلك الغير الذي هو الايجاب
موجبا في الحال له اي لحصول ذلك المعلول في ثاني الحال فله اي فلذلك الغير وهو الايجاب ايجاب آخر وننقل الكلام الى ايجاب
الايجاب فيتسلسل الايجابات الى غير النهاية وفيه نظر لانه اي الايجاب على تقدير المغايرة ليس موجبا حتى يلزم ان يكون
ايجابا مغايرا لحصول المعلول والا اي وان لم يكن كذلك بل كان الايجاب موجبا لزم التسلسل في الايجاب مطلقا سواء
كان الايجاب حال وجود المعلول او قبله وسواء كان مغايرا لحصول المعلول او لم يكن ولان الضرورة تنفي كون
الايجاب نفس حصول المعلول اذ كل احد يعلم صدق قولنا اوجبه العلة فحصل فترديد الايجاب بين ان يكون نفسه
او غيره ترديد بين امرين احدهما لازم الانتفاء وهو مستدرك مستقبح جدا وقد يجاب بانه اذا كانت العلة توجب
في الحال وجود المعلول في ثاني الحال فح لا معلول حال ايجاب العلة وبالعكس اي لا ايجاب حال حصول المعلول فليس
حصوله لايجابها له ولما امكن ان يتطرق اليه المنع المذكور اولا قال المص والاولى في دفع تجويز كون الايجاب في الحال
وكون وجود المعلول في ثاني الحال هو التعويل على الضرورة الحاكمة باستحالة ذلك فان معنى الايجاب اي ايجاب العلة
للمعلول هو ان يكون وجوده مستندا الى وجودها ومتعلقا بها اي بوجودها بحيث لو ارتفعت العلة ارتفع المعلول
تبعا لارتفاعها وبالجملة فليس وجوده اي وجود المعلول عن علة غير ايجاد تلك العلة وايجابها اياه اي لا تمايز بينهما
بحيث ان يقال احدهما غير الآخر بل هما بحيث يعدان واحدا فليس الكسر الذي هو بمنزلة الايجاد في المكسور سوى
حصول الانكسار فيه من الكاسر فكيف يتصور ان هناك كسرا حقيقة وليس هناك حصول انكسار وكذا الايجاد
وحصول الوجود فلا يتصور ان ثمه ايجادا حقيقة وليس ثمه حصول وجود فلا ايجاد من العلة حال العدم اي
حال عدم المعلول بالضرورة لما عرفت من ان حصول وجوده منها هو عين ايجادها اياه اذ هما بحيث لا يتصور
الانفكاك بينهما فبطل ما توهم من ان الايجاد في الزمان الاول وحصول الوجود في الزمان الثاني وقد يقال انما جمع بين
الايجاد والايجاب في الذكر تنبيها على انه لا فرق فيما ذكر بين الايجاد الايجابي والايجاد الاختياري فان حصول الوجود
لا يتصور تخلفه عنهما اصلا المقصد الثامن في التس بح وهو ان يستند الممكن في وجوده الى علة مؤثرة فيه
ويستند تلك العلة المؤثرة الى علة اخرى مؤثرة فيها وهلم جرا الى غير النهاية لوجوه الحجة الاولى جميع تلك السلسلة
المشتملة على تلك الممكنات التي تتنامى اذا اخذ من حيث هو جميعها اي اخذ بحيث لا يدخل فيها اي في جميعها غيرها اي
غير تلك الممكنات ولا يخرج عنها شيء منها فلا شك انه ليس بمعدوم والا فمعدوم جزء لان المركب لا يتصور عدمه الا بعدم
جزء من اجزائه والمفروض عدم دخول غير الاجزاء التي كل واحد منها موجود وذلك لانا اخذنا جميع تلك الممكنات
الموجودة بحيث لم يدخل فيه شيء سواها واذا لم يكن ذلك الجميع معدوما فهو موجود اذ لا واسطة بين الموجود
والمعدوم وليس ذلك الجميع الموجود بواجب لذاته لاحتياجه الى كل جزء من اجزائه التي كلها ممكنة والمحتاج الى
الممكن اولى بان يكون ممكنا فهو اي ذلك الجميع ممكن لانحصار الموجود في الواجب والممكن فله علة لما مر ان الممكن